البرلمان يستعرض تقرير لجنة تقصي الحقائق حول مشاكل الأراضي بالحديدة

صنعاء / سبأ:

واصل مجلس النواب عقد جلسات أعمال فترة انعقاده الثانية للدورة الأولى من دور الانعقاد السنوي الثامن.

وقد تابع المجلس في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي استعراض تقرير اللجنة الخاصة بتقصي الحقائق حول مشاكل الأراضي بمحافظة الحديدة .

وتطرق تقرير اللجنة إلى الآلية التي استخدمتها في تنفيذ هذه المهمة بما في ذلك اللقاءات التي أجرتها مع عدد من الجهات المختصة بمحافظة الحديدة وشملت محافظ المحافظة ومدير الأمن ومدير فرع الهيئة العامة للأراضي وعدداً من أعضاء غرفة الصناعة والتجارة بالمحافظة ومسئولي الهيئة العامة للأراضي وعدداً آخر من المسؤولين والمواطنين بالمحافظة.

وأوضحت اللجنة في تقريرها أنها في بداية لقاءاتها مع تلك الجهات بينت طبيعة المهمة المسندودة إليها من قبل المجلس وغاياتها الوطنية النبيلة متوخية في ذلك المصلحة العامة والحرص على تطبيق القوانين ، وتعزيز الجهود في سبيل وضع حد لحالات البسط والعبث بأراضي الدولة والمواطنين بالمخالفة للقوانين النافذة والحد من المنازعات العقارية وضمان الملكية العقارية وتأمينها ومعاقبة كل من يبيعون بمحررات وهمية أو من يدعون الملكية دون وجه حق ، عن طريق تحريك الدعوى القضائية على المعتدين على تلك الأملاك ، وتنفيذ الأحكام القضائية بعد صدورها بكل حزم وصرامة ولما من شأنه الحفاظ على أملاك الدولة والمواطنين ، لتوسيع البيئة الاستثمارية الآمنة والمواتية لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

واستخلصت اللجنة في ختام تقريرها جملة من الاستنتاجات التي توصلت إليها كنتائج لهذه الزيارة والعمل الرقابي الميداني في إطار مواصلة تفعيل مهام مجلس النواب في هذا الجانب.

وقدمت مجموعة من التوصيات المقترحة على المجلس لتوجيه الحكومة بها لمعالجة المشكلات التي لاحظتها اللجنة في سياق دراستها للحالات التي وقفت عليها في هذا المجال.

وسيستكمل المجلس استعراضه لهذا التقرير في جلسته اللاحقة .

وكان المجلس استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى .

مجلس النواب في اجتماعه أمس

في اجتماعه برئاسة د. مجور :

مجلس الوزراء يثمن نتائج زيارة رئيس الجمهورية إلى دولة قطر

الموافقة على مشروع قانون العلم الوطني

إقرار مذكرة التفاهم بشأن تطوير وتشغيل المنطقة الصناعية في عدن

المصادقة على تمويل (620) وحدة سكنية في تعز وحضرموت بكلفة تزيد على (3) مليارات ريال

صنعاء / سبأ :

ثمن مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس، النتائج الطيبة لزيارة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية يوم الأحد إلى دولة قطر الشقيقة..لافتا إلى أهمية الزيارة في تمتين العلاقات الأخوية المتميزة والحميمة بين الشعبين الشقيقين وخدمة حاضر ومستقبل هذه العلاقات.

ونوه المجلس بالمواقف الأخوية لدولة قطر الشقيقة بقيادة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، الداعمة لليمن وأمنه واستقراره ووحدته وبرامجه التنموية..معربا عن ثقته بالمستقبل الأكثر إشراقاً للعلاقات الأخوية اليمنية القطرية في ظل الحرص المشترك للبلدين وقيادتيهما السياسيتين على الدفع المستمر لهذه العلاقات على كافة المستويات بما يلبي تطلعات البلدين ويخدم المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين.

ووافق مجلس الوزراء في اجتماعه برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور على مشروع تعديل قانون العلم الوطني بعد مراجعته من قبل لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية ووجه الوزراء المعنيين بمتابعة استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصدار القانون.

ويحدد القانون البديل الذي يقع في 18 مادة مكانة ومواصفات العلم الوطني وتحيته وأماكن وأوقات مناسبات رفع العلم الوطني ومحظورات استخدامه والعقوبات لكل من يسيء إلى العلم بأي طريقة كانت أو يخالف مواصفاته عند الصنع أو الطبع أو التصميم أو النشر أو رفعه أو استخدامه كعلامة تجارية أو جزء منها أو للإعلان لغرض تجاري أو غيرها من الأعمال التي قد يلمس منها ازدراء العلم أو تحقيره.

ووافق المجلس على مشروع قرار جمهوري بشأن مسميات ومواقع الجزر والصخور والظهرات اليمنية المقدم من وزير الشؤون القانونية ورئيس المكتب الفني للحدود، ووجه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصداره.

ويحدد المشروع هذه المسميات من خلال مجموعتين الأولى مجموعة الجزر والصخور والظهرات الواقعة على البحر الأحمر، وتشمل مجموعة جزر بكلان - غراب وتضم 44 جزيرة وصخرة واحدة وثماني ظهرات، مجموعة كمران - تكفاش وتتكون من 28 جزيرة واربع صخور وخمس ظهرات، يليها مجموعة رأس الكثيب - خورشية جزيرة غليفقة وتتكون من خمس جزر وصخرة واحدة واربع ظهرات، فمجموعة جزر جبل الطير - الزبير السوابع من 13 جزيرة وظهرة واحدة إضافة إلى مجموعة جزر حنيش - زقر من 29 جزيرة وظهرتين ومجموعة جزر ميونمن جزيرة واحدة وصخرة وأربع ظهرات .

في حين تضم المجموعة الثانية مجموعة الجزر والصخور والظهرات الواقعة على خليج عدن والبحر العربي، حيث تشتمل هذه المجموعة على مجموعة عدن - رأس عمران وتتكون من 20 جزيرة وثلاث صخور وأربع ظهرات، يليها مجموعة جزر بئر علي من سبع جزر و 12 صخرة وظهرة واحدة إلى جانب أرخبيل سقطرى

الذي يتكون من ست جزر وسبع صخور .

واطلع المجلس على تقرير وزير الصناعة والتجارة عن سير تنفيذ مشروعات المناطق والمجمعات الصناعية والاقتصادية ومتطلبات استكمال إجراءات تطوير وتشغيل المناطق الصناعية في كل من عدن والحديدة ولحج والمكلا .

واشتمل التقرير على النتائج المحققة في إطار العملية الترويجية لتلك المناطق على المستوى المحلي والدولي..موضحا تقدم ثلاث شركات أجنبية وشركتين محليتين بعروضها الفنية لتطوير وتشغيل المنطقة الصناعية عدن.

واقر المجلس مذكرة التفاهم بشأن تطوير وتشغيل مشروع هذه المنطقة بنظام التطوير والتشغيل والإعادة بمساحة 196 هكتاراً.

وتطرق التقرير إلى بدائل التطوير لمختلف المناطق الأخرى مع تحديد مجمل العوامل اللازمة لتعزيز فرص نجاح عملية التطوير.

وأكد المجلس على السلطات المحلية في المحافظات الواقع في اختصاصها الإداري مشاريع مناطق صناعية معالجة أي إشكاليات بهذا الشأن لما من شأنه تعزيز المناخ اللازم والمحفز لمختلف الأنشطة التطويرية لتلك المناطق.

وصدق المجلس على المحضر الموقع من قبل كل من وزراء الخدمة المدنية والتأمينات، الأشغال العامة والطرق، والمالية، ورئيس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بشأن تمويل 620 وحدة سكنية ضمن مشروع الرئيس الصالح السكني بمحافظتي تعز وحضرموت لذوي الدخل المحدود وذلك من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بكلفة ثلاثة مليارات و866 مليوناً و88 ألف ريال.

وأكد المجلس تعويض الحكومة لأية خسائر قد تنشأ للمؤسسة العامة وذلك ضمانا لحقوق المؤسسة والتزاماتها تجاه المستفيدين من خدماتها.

وكلف المجلس وزراء كل من الخدمة المدنية والتأمينات، والأشغال العامة والطرق، والمالية، بمتابعة تنفيذ ما ورد أعلاه وموافاة رئيس مجلس الوزراء بتقارير دورية عن سير عملية التنفيذ والصعوبات والمعوقات التي قد تنشأ والمقترحات اللازمة للمعالجة.

واطلع المجلس على مذكرة وزير السياحة بشأن متطلبات تعزيز حماية المنتج السياحي والحفاظ على استدامته وفي المقدمة الآثار، وضرورة تطوير وسائل الحماية القانونية والمؤسسية لها من جرائم الاعتداء، باعتبارها تمثل الرصيد الدائم من التجارب والخبرات والمواقف التي تعطي الإنسان القدرة على أن يواجه الحاضر ويتصور المستقبل، كون الآثار من أهم مكونات الذاكرة البشرية الممتد إلى أعمق جذورها والتي تساعد على معرفة تاريخ الشعوب ومدى تأثيرهم أو تأثرهم بالحضارات القديمة القريبة والبعيدة عنهم.

وأحال المجلس المذكرة إلى وزير الثقافة للدراسة والرفع بالمقترحات اللازمة في تجاه تشديد إجراءات الحماية للآثار من مختلف الاعتداءات وأعمال التدمير.

ووافق المجلس على مشروع القرار المقدم من وزير النقل بشأن تعديل اللائحة التنظيمية لوزارة النقل بإلغاء الإدارات العامة للنقل البري وإضافة الإدارة العامة لسياسات واقتصاديات النقل البري، وإضافة الإدارة العامة للتخطيط الشامل.

ووجه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصدار القرار الذي يأتي لخدمة الدور الإشرافي للوزارة وتعزيز دورها في وضع السياسات العامة والتخطيط والإشراف والرقابة في جانب النقل بمسمياته الثلاثة وخدمة أهداف الوزارة الرامية إلى إنشاء قطاع نقل تنافسي اقتصادي يتميز بالمرونة والكفاءة والتطور الإداري والتقني بما يحافظ على البيئة ويعزز التنمية الاقتصادية والترابط الاجتماعي.

واطلع المجلس على التقرير الأسبوعي لوزير شؤون مجلسي النواب والشورى حول سير تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلسي النواب والشورى وذلك للفترة من 29 مارس حتى 4 إبريل 2010م .

كما اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الداخلية حول الأوضاع الأمنية في عموم الجمهورية والجهود التي تقوم بها مختلف الأجهزة الأمنية ومنتسبوها لترسيخ أجواء الأمن والاستقرار والسكينة العامة والسلم الاجتماعي والتصدي للجريمة بمختلف أنواعها ومستوياتها.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي أطلع المجلس على تقرير وزير حقوق الإنسان حول مشاركتها في فعاليات المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر الذي عقد بدولة قطر خلال شهر مارس المنصرم وكذا تقرير وزير الداخلية عن مشاركته في الدورة 27 لمجلس وزراء الداخلية العرب الذي عقد في الجمهورية التونسية يومي 16 و17 من مارس الماضي وعلى تقرير وزير النفط والمعادن بشأن زيارة الوفد البرلماني الحكومي من لجنة التنمية والنفط بمجلس النواب ووزارة النفط والمعادن إلى المملكة المتحدة خلال الفترة 5 - 14 مارس 2010م .

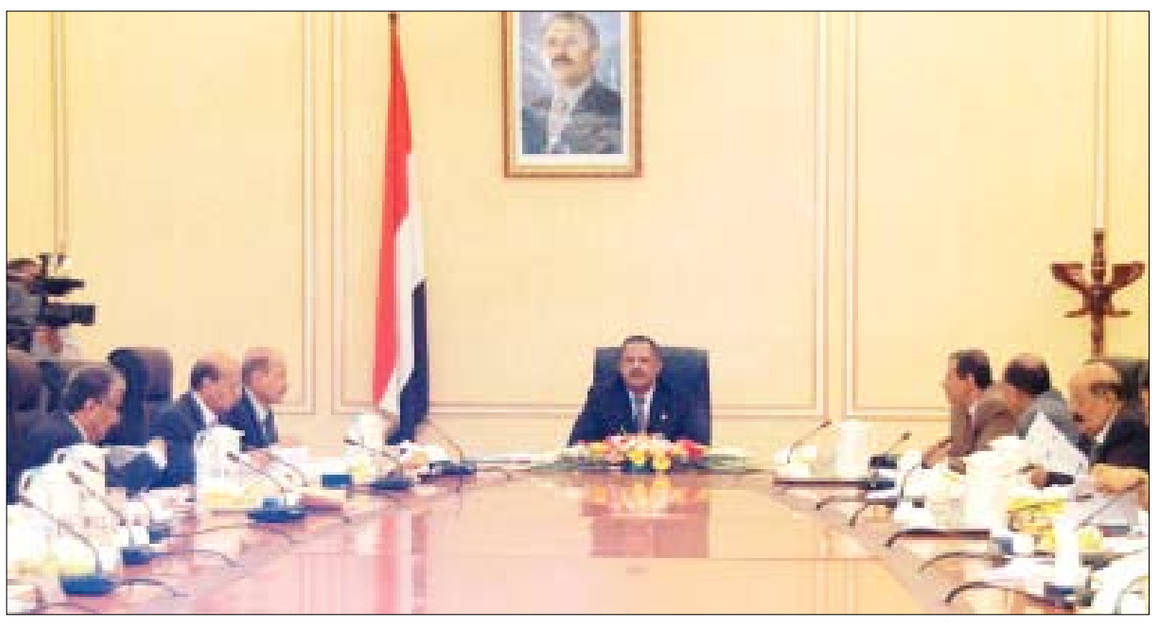

اجتماع مجلس الوزراء أمس

أكدت أن استقرار اليمن جزء لا يتجزأ من الاستقرار العالمي

ممثلة المعهد الملكي البريطاني :اليمن متماسكة ولا تنطبق عليها معايير الدول

صنعاء/ سمير الصلوي:

أوضحت ممثلة المعهد الملكي البريطاني في اليمن السيدة جبيني هل أن اليمن بحاجة إلى دعم وتكاتف جميع الدول لما لها من موقع استراتيجي يهم المحيط العالمي كون استقرار اليمن جزءاً لايتجزأ من الاستقرار العالمي وأي آثار سلبية تتعرض لها المنطقة سيترتب عنها التأثير على عدد من دول العالم .

وأكدت السيدة جيني هل في المؤتمر صحفي الذي عقد أمس بصنعاء بعد جلسة المباحثات التي نظمها مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية وحضرها عدد من السياسيين والأكاديميين وممثلي البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية أن اليمن لم تدخل ضمن الدول الفاشلة كما تتحدث بعض وسائل الإعلام وأن اليمن دولة متماسكة ولا تنطبق عليها معايير الدول الفاشلة.

وقالت: إن ما ورد حول تقريرها بتصنيف اليمن ضمن الدول الفاشلة يأتي لسوء فهم وأخطاء في الترجمة لبعض وسائل الإعلام التي تناولت التقرير عكس ما ذكره التقرير أن اليمن دولة هشة والذي هدفت منه إلى لفت الاهتمام العالمي لمساعدة اليمن لتجاوز الصعوبات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

من جانبه استعرض الدكتور أحمد المصعبي المدير التنفيذي لمركز سبأ للدراسات الإستراتيجية أهم ما تناولته جلسة المباحثات المعنونة «باليمن والمنطقة والعالم وتصورات المصالح الإقليمية والدولية في اليمن» والتي تناولت الوضع اليمني من عدد من الاتجاهات وكيفية تجاوز المشاكل القائمة والاتفاق على الآلية التي يمكن من خلالها مساعدة اليمن بالاتفاق مع الجانب الأوروبي والخليجي وأهمية قناعة الدول العربية بأن هناك تضخيماً إعلامياً لتواجد الإرهاب والقاعدة في اليمن وعكس هذه النظرة في تلك الدول.

ونوه إلى أن جلسة المباحثات ناقشت عدداً من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونتائج اجتماع لندن في يناير الماضي وإطار العمل الذي نشأ عن الاجتماع وأهم الخطوط التي حققتها الحكومة اليمنية المتمثلة بإيقاف الحرب وتقليل دعم المواد النفطية الذي يكلف الحكومة ما بين (2 – 3) مليار دولار سنوياً ويشكل ثلث الموازنة للدولة.

من جانبه أكد أستاذ الاقتصاد والدكتور محمد الميتمي أهمية رفع الدعم عن المشتقات النفطية وأشار إلى أن دعم المشتقات النفطية يذهب أكثر من (80 ٪) للطبقات الغنية في المجتمع وان تستغل المبالغ التي تذهب لدعم المشتقات النفطية في أعمال التنمية بدلاً عن القروض الدولية وهو ما يفرض وقوف جميع الأطراف السياسية في الساحة لبحث هذا التوجه وعدم الخشية من ردود الفعل السياسية.

أعلن عن فتح مظاريف مشروع إنشاء ميناء الضبة الصناعي

وزير النقل: لجنة المناقصات وافقت على الشركات الاستشارية لمشروع السكة الحديدية

صنعاء / سبأ:

قال وزير النقل خالد إبراهيم الوزير "انه سيتم في 19 من ابريل الحالي فتح مظاريف المناقصة الخاصة باختيار استشاري لإعداد الوثائق التنافسية لمشروع إنشاء ميناء الضبة الصناعي بحضرموت".

وأضاف الوزير لوكالة الأنباء اليمنية(سبأ)" ان 15 شركة دولية متخصصة في إعداد وثائق المناقصات والعقود الخاصة بإنشاء ميناء الضبة الصناعي تأهلت من بين 21 شركة تقدمت للمناقصة التي طرحتها الوزارة في وقت سابق من العام الماضي لاختيار استشاري لإعداد الوثائق التنافسية لهذا المشروع وأقرتها اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات مؤخرا" .

وأوضح أن المشروع سيقام من قبل القطاع الخاص من خلال مناقصة دولية عامة بنظام البناء والتشغيل والتحويل « بي . أو . تي » ..مؤكداً الأهمية الإستراتيجية التي يكتسبها الميناء الصناعي، كأول ميناء من نوعه في اليمن لتصدير الصناعات التحويلية والمواد الخام واستيرادها.

وأشار وزير النقل إلى انه سيتم كذلك في 24 من مايو القادم فتح مظاريف الاستشاري المشرف على ميناء بروم الجديد بمحافظة حضرموت وفي 31 من الشهر نفسه فتح مظاريف المقاولين المنفذين لهذا الميناء الجديد.

ولفت إلى أنه سيتم في الـ 25 من مايو القادم فتح مظاريف لاختيار الاستشاري المشرف على إنشاء ميناء تجاري جديد متكامل في جزيرة سقطرى كبرى الجزر اليمنية والواقعة بين المحيط الهندي وبحر العرب بكلفة إجمالية تصل إلى 50 مليون دولار بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية والحكومة.

وبين الوزير أن اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات وافقت على القائمة المختصرة لعدد لـ21 شركة دولية استشارية لمشروع سكة الحديد لربط مدن الجمهورية اليمنية بعضها ببعض من جانب وربط اليمن بدول الخليج من جانب آخر بنظام "بي. أو. تي" مع شركات القطاع الخاص العالمية عبر مناقصة دولية علنية.

وقال وزير النقل "إن هذه الترتيبات هذه الخاصة بتنفيذ هذه المشاريع المهمة تأتي في إطار توجهات الحكومة الجادة وتنفيذاً للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية الهادف إلى رفع كفاءة الموانئ اليمنية، وإنشاء موانئ تجارية جديدة في عدد من المحافظات الساحلية خلال الأعوام الثلاثة القادمة"..مضيفاً "انه تم طرح مناقصة دولية لمشروع تطوير وتأهيل ميناء المخا الذي يعد أقدم ميناء في اليمن، بهدف زيادة طاقته الاستيعابية وتنفيذ عمليات التصدير والاستيراد منه".

وتوقع الوزير أن تحدث مشاريع الموانئ الجديدة نهضة استثمارية كبيرة وحركة تبادل تجاري نشط مع بلدان المنطقة والعالم وان تجتذب قدراً كبيراً من الاستثمارات في المجالات الصناعية والخدمية وغيرها.

خالد الوزير